E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/10
8 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

الديناميات الديمغرافية والاستدامة

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٤	٢
أولا - السياسات والإجراءات والاتجاهات	٥ - ٣٠	٢
ألف - التجارب القطرية	٥ - ١٨	٢
باء - المنظمات غير الحكومية	١٩ - ٢٤	٥
جيم - التمويل	٢٥ - ٢٧	٦
دال - التعاون الدولي	٢٨ - ٣٠	٦
ثانيا - الاستنتاجات والتوصيات	٣١ - ٣٣	٧

190396 180396 96-05824

مقدمة

١ - في الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة المعقودة في عام ١٩٩٥ سلمت اللجنة بأن "الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ والفصل الثالث من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يعزز أحدهما الآخر، ويشكلان معا وصفا شاملا ومستكملا لما ينبغي عمله بشأن التفاعل بين السكان والبيئة والتنمية المستدامة"[١].

٢ - وهذه الوثيقة تقدم إفادة عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف هذين الفصلين. وقد أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتشاور مع الأمانة العامة للأمم المتحدة عملا بالترتيبات المتفق عليها في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الرابعة. وهي محصلة للتشاور وتبادل المعلومات بين مراكز التنسيق المحددة في وكالات الأمم المتحدة، والمسؤولين الحكوميين، وعدد آخر من المؤسسات والأفراد.

٣ - والترابط الوثيق بين القضايا التي تناولها مؤتمران آخران عقدا في الماضي القريب هما، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، آذار/مارس ١٩٩٥) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) يكفل كون الملاحظات المتعلقة بالفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ والفصل الثالث من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لها أيضا ثقلها بالنسبة لكثير من المواضيع التي نوقشت في المؤتمرين آنفي الذكر.

٤ - ويركز هذا التقرير على العوامل التي رئي أن لها تأثيرا كبيرا في المتغيرات السكانية والسياسات المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة بوجه عام.

أولا - السياسات والإجراءات والاتجاهات

ألف - التجارب القطرية

٥ - يتجه الرأي الأكثر قبولا بين الخبراء إلى التسليم بأن مستويات السكان وأنماط الاستهلاك وطبيعة التكنولوجيا هي العناصر الرئيسية الثلاثة التي تحدد أثر التنمية على البيئة[٢]. وهو رأي تأخذ به الحكومات على وجه الإجمال حسبما تعبر عنه توصيات وبرامج عمل المؤتمرات الدولية المعقودة مؤخرا، بما فيها المؤتمران المشار إليهما أعلاه. ويشير الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ إلى أن "نمو السكان والإنتاج في العالم بالإضافة إلى وجود أنماط استهلاكية غير مستدامة، يضعان عبئا كبيرا ومتزايدا على قدرات دعم الحياة في كوكبنا"[٣].

٦ - وهذه الفكرة معروضة بأسهاب في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي يشير إلى "أن الجهود الرامية إلى التخفيف من سرعة نمو السكان والحد من الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي وتحسين

حماية البيئة والحد من أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام تعزز بعضها بعضا"[٤]. ومن طرف آخر يشير برنامج العمل إلى أنه "لما كان من المسلم به أن الهدف الأسمى هو تحسين نوعية حياة الأجيال الحاضرة والمقبلة، فإن الغاية هي تسهيل التحول الديمغرافي بأسرع ما يمكن في البلدان التي يوجد فيها اختلال بين المعدلات الديمغرافية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وستسهم هذه العملية في استقرار سكان العالم، وفي تحقيق تنمية ونمو اقتصادي مستدامين إلى جانب إحداث تغييرات في أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة"[٥].

٧ - في هذا السياق، يكتسب الالتزام الحكومي والمساواة بين الجنسين أهمية كبيرة في تعزيز التوازن المستدام بين السكان والبيئة وتحقيق التنمية المستدامة على وجه العموم. فجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتطلبان التزاما حكوميا لإنجاحهما، كما يقر برنامج عمل المؤتمر بأهمية مركز المرأة والطفلة لعملية التحول الديمغرافي وتحقيق التنمية المستدامة.

٨ - وتسعى فرقة العمل المعنية بتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر الفقرة ٢٩ أدناه) إلى الحصول على إجابات عن سلسلة أسئلة أرسلتها إلى ١٢٠ مكتبا ميدانيا تغطي أكثر من ١٣٠ بلدا. وحتى وقت إعداد هذا التقرير كان عدد الردود التي تلقتها فرقة العمل ثمانية وسبعين ردا. ورغم تعذر تحليل الردود كميا أو رقميا فإنها تقدم معلومات قيّمة للغاية.

٩ - وتبين الردود أن المؤتمر أعطى مسألة السكان مكانة عالية قلما حظيت بها، أو سبق لها أن تبوأتها على الإطلاق في الأغلبية العظمى من البلدان التي قدمت معلومات. وعلى وجه العموم، تولى أهمية كبيرة لمسائل السكان ولضرورة إدماج العوامل السكانية في التخطيط البيئي والإنمائي.

١٠ - وقد خطط عدد من البلدان لوضع سياسات سكانية و/أو استهل العمل، وبدأت بلدان كثيرة برامج سكانية أو أنعشت برامجها السكانية، وأنشئت أيضا مؤسسات حكومية جديدة للتعامل مع المسائل السكانية. وكانت إحدى المهام الكبيرة أمام معظم البلدان هي تطبيق مفهوم الصحة الإنجابية بالصيغة المحددة في برنامج العمل، ولجأت البلدان في ذلك عادة إلى دمج النهج التقليدي لصحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة في نهج الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة الأحدث والأكثر شمولا الذي قرره المؤتمر.

١١ - وانعكس الالتزام الوطني أيضا في الجهود المبذولة لتحسين نوعية الرعاية. وتزايد أيضا التسليم بأهمية اتاحة فرص الاختيار بين أساليب الرعاية.

١٢ - وتتضمن الجوانب الديمغرافية التي اكتسبت في الآونة الأخيرة قدرا متزايدا من الاهتمام في كثير من البلدان مسائل الإنصاف والمساواة بين الجنسين، والأنشطة الموجهة إلى المراهقين، ومحاولات إشراك الذكور في برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

١٣ - وقد نادى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بكفالة الإنصاف والمساواة بين الجنسين عند تصميم البرامج السكانية وتنفيذها، وفي سواها من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويشهد معظم البلدان حاليا عملية مواءمة بين القيم والأعراف التقليدية من ناحية، ومقاصد وتوصيات المؤتمرات الأخيرة، ومنها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، من ناحية أخرى.

١٤ - وتأتي أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال كمقدمة جذرية بالنسبة لكل برنامج سكاني ناجح، وإن كان عدد البلدان المستجيبة الذي يمكن أن يقال أن لديه استراتيجية متكاملة للإعلام والتثقيف والاتصال لا يتجاوز الثلث.

١٥ - ولقد كانت المشاركة القوية والمؤثرة من جانب المنظمات غير الحكومية سمة بارزة من سمات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية كليهما. وبعض هذه المنظمات تقوم بدور رئيسي في تنفيذ السياسات السكانية في بلدانها.

١٦ - ورغم اتجاه أغلب البلدان في الوقت الحاضر إلى زيادة التركيز على السياسات السكانية ، لا يزال عدد من العقبات يعترض إنجاز تقدم أسرع. فالعوامل الاجتماعية - الثقافية، والتناقض الضمني بين التقاليد والحداثة يمكن أن يكون لهما تأثير هام على الأنشطة في ميدان السكان. ورغم أن هذه القضايا قد تكون بحاجة إلى وقت لكي تحسم تماما، فإن أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال وغيرها من الاستراتيجيات السكانية يمكن أن تساعد في ذلك.

١٧ - ومما يكتسب أهمية أيضا الترتيبات المؤسسية الفعالة، خاصة في نطاق القطاع العام. ومع ذلك، يعاني كثير من البلدان صعوبات في التحول من نهج الرعاية الصحية الأولية/تنظيم الأسرة الأبسط نسبيا إلى استراتيجية الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة الأكثر تعقيدا والمتعدد القطاعات. ومن متطلبات النجاح الحاسمة ايجاد مستويات جديدة للتعاون والتنسيق، وإجراء تغييرات في المؤسسات ذاتها ووجود أفراد مدربين ومتمرسين بالدرجة الكافية. وربما يكون النقص في هذه الفئة هو أهم عقبة في طريق إحراز تقدم أسرع.

١٨ - وفي كثرة من البلدان أدى عدم كفاية الموارد المالية المحلية بل وتعرض هذه البلدان لضائقة اقتصادية سافرة، إلى وضع قيود حسيمة على آماد هذه الأنشطة ونطاقاتها. وهذا لم يؤد فحسب إلى تقلص للأنشطة بل ينطوي على خطر التسبب في حدوث عدم توازن خطير بين الموارد المنفقة على المتدربين المتمرسين والأفراد والموارد المنفقة على الأنشطة المتصلة بالبرامج. ومازالت الحاجة كبيرة إلى موارد دولية (انظر الفرع الوارد أدناه بشأن التمويل).

باء - المنظمات غير الحكومية

١٩ - على الرغم من عدم توافر البيانات الأساسية بسهولة، فمن المرجح أن عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في ميداني البيئة والتنمية التي تدرج في أنشطتها الشواغل السكانية قد ازداد في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وانصب تركيز معظم المنظمات غير الحكومية الـ ٢٥٤ ١ التي أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشاركتها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على مسائل السكان والصحة حصرا. واختير من المنظمات المتبقية نحو ١٤٠ منظمة بسبب تركيزها على مسائل البيئة والتنمية فضلا عن السكان، وأرسل إليها استبيان لأغراض هذا التقرير.

٢٠ - وأجابت أربع وعشرون منظمة، منها منظمات دولية أو وطنية أو إقليمية أو محلية أو مجتمعية من جميع المناطق الرئيسية. وشملت هذه المنظمات جماعات نسائية، وجماعات شبابية، وجماعات بيئية، وجماعات مجتمعية، وجماعات تعنى بتنظيم الأسرة.

٢١ - والمنظمات المجيبة رأت، جميعها تقريبا، أن توفير المعلومات وتوعية الجمهور مهمتين رئيسيتين من مهامها. ومع أن هذه المنظمات سلمت بأهمية الصلات القائمة بين السكان والبيئة والتنمية، فقد رأى أكثر من ثلاثة أرباعها أن الوعي لهذه الصلات في كل بلد من بلدانها قليل، وأبلغ معظمها عن تدني الوعي بين المنظمات غير الحكومية أنفسها.

٢٢ - ولئن كان معظم المنظمات غير الحكومية المشمولة بالدراسة يركز على القضايا الوطنية والمحلية، فقد أشارت الردود إلى زيادة الاتصالات بين المنظمات غير الحكومية واتساع نطاق التعاون عبر الحدود الوطنية، بين المنظمات الدولية ووكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف.

٢٣ - وشبكات المنظمات غير الحكومية، أو الرابطات الجامعة، هي في كثير من الأحيان أدوات هامة لبناء القدرات، إذ أنها توفر التدريب وتبادل الخبرات المؤسسية والمعلومات وما إلى ذلك.

٢٤ - وكجزء من عملية إدراج مساهمات المجموعات والمنظمات غيرالحكومية الرئيسية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان لجنة استشارية ساعدت على صوغ استراتيجيات الصندوق منذ انعقاد المؤتمر.

جيم - التمويل

٢٥ - لا يزال من السابق لأوانه إجراء تقييم لتدفقات الموارد المحلية من أجل السياسات والبرامج السكانية منذ انعقاد المؤتمر. وينص برنامج عمل المؤتمر على أن توفر البلدان النامية أنفسها، في المتوسط، نحو ثلثي الموارد اللازمة؛ كما أنه ينص بوضوح على أنه لا يمكن أن يتوقع من جميع البلدان أن تكون قادرة على توفير هذه النسبة من مواردها المحلية.

٢٦ - ولتمويل الجزء المتعلق بالسكان من برنامج العمل، لا بد من زيادة تدفقات الموارد الدولية بالمبالغ المقررة في المؤتمر، وقد أعلن عدد متزايد من البلدان المانحة زيادة دعمه إجمالا. وثمة حاجة ماسة إلى موارد إضافية للوفاء بالاحتياجات غير الملباة.

٢٧ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان ما يزيد على ٨٠ في المائة من المنح المتعددة الأطراف للسياسات السكانية. وارتفع دخل الصندوق بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بنسبة ١٦ في المائة، والمبلغ المستهدف لعام ١٩٩٦ هو ٣٢٥ مليون دولار. أما المصادر الرئيسية للقروض والائتمانات المتعلقة بالسكان فهي البنك الدولي، وبصفة متزايدة، المصارف الإنمائية الإقليمية بصفة متزايدة. وفي عام ١٩٩٣، أتاح البنك الدولي زهاء ٣٤٤ مليون دولار للأغراض السكانية، وهو ثاني أكبر مبلغ منذ عام ١٩٨٤. وارتفع إجمالي المساعدة الدوليـــة في ميدان السكان من ٩٧٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣١٠ ١ ملايين دولار في عام ١٩٩٣. ولا تتوافر بعد البيانات المتعلقة بالسنوات التي تلت ذلك.

دال - التعاون الدولي

٢٨ - اتبعت الجهود التي بذلت مؤخرا لزيادة إدماج المتغيرات السكانية في أنشطة منظومة الأمم المتحدة اتجاهين رئيسيين هما: (أ) إعادة التنظيم المؤسسي لتحسين معالجة قضية السكان؛ (ب) إدراج العوامل السكانية في مجموعة أوسع من القضايا والمجالات البرنامجية[٦].

٢٩ - وكان إنشاء قوة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في أواخر عام ١٩٩٤، برئاسة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، من أهم المبادرات المتخذة في ميدان تعاون منظومة الأمم المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ تغيرت تسمية قوة العمل هذه فأصبح اسمها قوة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وأعدت قوة العمل ونشرت مجموعة مبادئ توجيهية لنظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، وأعدت بيانا مشتركا للدعوة بشأن السكان والتنمية.

٣٠ - وأوصت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثالثة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي "بدراسة كيفية تحقيق التماثل والتعاون بين لجنة التنمية المستدامة ولجنة السكان والتنمية"[٧] وتعهد المجلس، في دورته

الموضوعية لعام ١٩٩٥، "بأن يكفل، بالتعاون مع اللجان الفنية، التقسيم الأفضل للعمل فيما بينها والتنسيق فيما بين برامجها المتعددة السنوات" و "يوضح القوالب المبينة لنظرها في المواضيع المحورية المشتركة"[٨].

ثانيا - الاستنتاجات والتوصيات

٣١ - كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية عاملي تغيير هامين. فكلاهما، وخصوصا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، استحدثا سبلا جديدة لتناول المسائل والمشاكل السكانية. وكلاهما أبرز الروابط الحاسمة بين القضايا السكانية والقضايا الإنمائية والبيئية. أما نطاق الإجراءات التي ستُتخذ بشأن هذه الروابط فسيتوقف إلى حد بعيد على الموارد المالية المتاحة على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٢ - ونظرا إلى المعلومات المقدمة في هذا التقرير ومراعاة للطبيعة الطويلة الأجل للإجراءات التي تنص عليها التوصيات المقدمة في الدورة الثالثة للجنة في عام ١٩٩٥، فقد ترغب اللجنة فيما يلي:

(أ) حث الحكومات على مواصلة دعم البحوث المتعلقة بالروابط القائمة بين السكان، والفقر، والاستهلاك والانتاج، والبيئة والموارد الوطنية، والتعليم والصحة، باعتبارها دليلا يرشد إلى التنمية المستدامة الفعالة؛

(ب) الاعتراف بأهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع جوانب تخطيط التنمية المستدامة وبرامجها، وحث الحكومات على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكي تؤتي هذه المشاركة ثمارها، وحث الحكومات، عند قيامها بذلك، على إدراج كامل التوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل بيجين[٩]؛

(ج) حث الحكومات على إيلاء العناية الكاملة لأهمية بناء المؤسسات في ميدان السكان والبيئة والتنمية، بغية الإسراع بإدماج الشواغل السكانية في تخطيط التنمية المستدامة وسياساتها، وبغية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تنفيذا فعالا؛

(د) تشجيع الحكومات على صياغة وتنفيذ استراتيجيات إعلامية وتعليمية واتصالية فعالة في ميدان السكان والبيئة والتنمية المستدامة، بحيث تهيئ الشروط اللازمة للإسراع بتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

(هـ) دعوة الحكومات إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في تنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن[١٠] وإعلان وبرنامج عمل بيجين؛

(و) حث الحكومات على أن تخصص لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية موارد مالية تتناسب وأحكام الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من البرنامج.

٣٣ - وقد ترغب اللجنة في تكرار الدعوة التي وجهتها في دورتها الثالثة إلى لجنة السكان والتنمية، وهي أن تعد في فترات فاصلة معقولة، وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسائر المؤسسات ذات الصلة، تقريرا عن الفئات السكانية المعرضة للخطر بسبب تدهور البيئة.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفقرة ٨٤.

(٢) انظر الفقر والبيئة. التوفيق بين الاحتياجات القصيرة الأجل وأهداف الاستدامة الطويلة الأجل (نيروبي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٥).

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول. القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات)، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٥-٣.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرة ٣-١٤.

(٥) المصدر نفسه، الفقرة ٦-٣.

(٦) انظر E/CN.17/1996/10/Add.1، للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الأنشطة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة.

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفقرة ٩٦.

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣ (A/50/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٢٢، أولا - جيم.

(٩) "تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥" (A/CONF.177/20)، الفصل الأول.

(١٠) "تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥" (A/CONF.166/9)، الفصل الأول.

- - - - -